السلم في المصارف الاسلامية ودوره في تعزيز التمويل على وفق الشريعة الاسلامية**دراسة فقهية مقارنة**

م.م أسماء تقي عبد سالم / كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة

Asmaa.alani.tt@gmail.com

المخلص

ان موضوع السلم في المصارف الاسلامية ودوره في تعزيز التمويل على وفق الشريعة الاسلامية من المواضيع المهمة وقد بين الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم وكذلك في سنة الرسول -صلى الله عليه وسلم- أحكام وقوانين المعاملات بين الناس؛ من أجل ضمان الحقوق لكلا طرفي العقد، ومن هذه المعاملات البيوع على اختلاف أنواعها، ومن المعلوم أن للبيع عدة أنواع، منها ما هو جائز ومنها ما هو مُحَرَّم، ومنها ما جاء على خلاف الأصل الذي جاءت به البيوع إجمالاً إلا أنه جاء مُباحاً جائزاً كبيع السلم، وقد كان بيع السلم معروفاً في المدينة المنورة قبل قدوم الرسول -صلى الله عليه وسلم- إليها؛ فكان أهل المدينة يُسلفون في الثمار مدة تصل إلى سنةٍ أو سنتين أو ثلاث، وعندما هاجر الرسول -صلى الله عليه وسلم- إليهم واستقرَّ بالمدينة أقرَّ بيع السلم؛ إلا أنه جعل له قوانين وشرائع خاصةً يجب العمل بها لكي يُصبح البيع صحيحاً.

وتمثلت اهمية البحث باعتبار عقد السلم من أهم العقود التي يمكن أن تقيّد المصرفية الاسلامية كمّاً ونوعاً؛ إذ يتحقق به تنشيط حركة الاقتصاد، من خلال العقود التي يجربها الزراع والصناع مع المصارف لتمويل مزارعهم ومصانعهم، فيوفرون سيولة يستطيعون بها الانتاجية الربحية، كما تستفيد المصارف فائدة كبرى من خلال توظيف المال الذي تعج به خزائنها ولاستطيع تتميته بالوسائل التي تحقق نوعاً من الحماية والربحية، فهي تعاني كثيراً من إدارة الاستثمار، كما تعاني البنوك التقليدية من إدارة السيولة بسبب الوفرة المالية الكبيرة لديها.

ومن اهم ما استنتج من هذا البحث هو امكانية الاستفادة من عقد السلم في الوقت الحاضر وعلى نطاق واسع .

واهم التوصيات هي الاهتمام بعقد السلم من ناحية تطبيقه واركانه وبما يتفق مع الشريعة الاسلامية

Summary

The issue of peace in Islamic banks and its role in promoting financing in accordance with Islamic law is one of the important topics. God, may He be glorified and exalted, has made clear in the Holy Qur'an as well as in the Sunnah of the Messenger - may God bless him and grant him peace - the provisions and laws of transactions between people. In order to guarantee the rights of both parties to the contract, and among these transactions are sales of all kinds, and it is known that there are several types of sale, some of which are permissible, some of which are forbidden, and some of them are contrary to the original that the sales brought in as a whole but that it came as permissible and permissible such as selling peace Salam sale was known in Medina before the Prophet, may God bless him and grant him peace, came to it. The people of Medina used to lend a loan on the fruits for a period of up to a year, two or three, and when the Messenger - may God bless him and grant him peace - migrated to them and settled in Medina, he approved the sale of peace. However, he made for him special laws and laws that must be implemented in order for the sale to be valid. The importance of the research is represented by considering the peace contract as one of the most important contracts that can benefit Islamic banking, in terms of quantity and quality. As it is achieved through the revitalization of the economy, through the contracts that farmers and industrialists try with banks to finance their farms and factories, providing liquidity with which they can gain profitable productivity, and banks also benefit from a great benefit by

employing the money that their coffers are full of and they cannot develop it with means that achieve a kind of protection and profitability, They suffer a lot from investment management, just as traditional banks suffer from liquidity management due to their great financial abundance.

One of the most important findings of this research is the possibility of benefiting from holding peace at the present time and on a large scale.

The most important of the recommendations is the interest in holding peace in terms of its implementation and pillars and in accordance with Islamic law

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات . واشهد ان لا اله الا الله ذو العرش رفيع الدرجات . . واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله المعصوم من كل الشهوات .

اما بعد ..

عندما جاءت الشريعة الإسلامية وضعت مجموعة من الضوابط والقواعد للمعاملات المالية . بعد ان جعلت القاعدة العامة فيها قائمة على الاباحة ، ومما منعت الشريعة الإسلامية في البيوع والمعاملات بشكل عام ، ان يتم بيع سلعة مقابل سلعة اخرى في حال تأخير احدهما عن التسليم في مجلس العقد ، بل وجعلت ذلك من الربا المحرم .

وقد جاءت بعض البيوع التي شذت عن القاعدة العامة التي حددتها الشريعة الإسلامية اما لحاجة الناس اليها او لانتشارها وذيوها، وقبولها بين الناس في عصر ما قبل الإسلام بشرط ان لا تشكل مشكلة مالية للمجتمع ، بل ربما توجد فيها حلول ناجحة للناس تخدمهم في معاملاتهم المالية ، وكان من البيوع الخارجة عن القواعد الشرعية العامة ما يسمى (بيع السلم) . وهو احد العقود التي نالت قسطا كبيرا نوعا ما من الاهتمام في الفقه الإسلامي .

واقضى البحث ان يتضمن خمسة مباحث على النحو الآتي :

المبحث الاول : منهجية البحث .

المبحث الثاني : مفهوم السلم لغة واصطلاحا .

المبحث الثالث : تطبيقات معاصرة لعقد السلم .

المبحث الرابع : انموذج مقترح لعقد السلم .

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات .

المصادر والمراجع

المبحث الاول : منهجية البحث

أهداف البحث :

ليبين ماهية السلم وحكمه ومشروعيته والتعرف على أركانه وشروطه وتجنب الوقوع في الاخطاء وان يعمل به بصورته الصحيحة التي تخدم الافراد والمجتمع .

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من خلال حاجة الناس لمثل هذا النوع من البيوع (بيع السلم) والذي يعتبر من العقود التي اهتم بها الفقه الإسلامي حيث انها تخدم الناس في معاملاتهم المالية .

مشكلة البحث :

اختلاف الفقهاء في صيغة بيع السلم ، هل تكون بلفظ البيع أو السلم أو السلف ، وهل ينعقد البيع إذا ذكر غير هذه الالفاظ الثلاثة؟

فرضية البحث :

يعتمد البحث على فرضية مفادها ان هذا النوع من البيوع (بيع السلم) يعتبر بديلاً شرعياً حقيقياً عن الاقتراب الربوي المحرم (الربا).

منهجية البحث :

لقد اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي حيث انني عرضت آراء الفقهاء وأدلتهم , وتطرقنت الى بعض التطبيقات المعاصرة لعقد السلم .

المبحث الثاني مفهوم السلم لغة واصطلاحاً**المطلب الاول : تعريف السلم لغةً واصطلاحاً****أولاً : السلم في اللغة:**

مأخوذاً من: اسلَمَ وسَلَّمَ، إذا أسلَفَ، والسلم والسلف بمعنى واحد في لغة العرب ،والسلم لغة اهل الحجاز، والسلف لغة اهل العراق.¹ ويقال كذلك: سلَمَ واسلَمَ وسَلَّفَ واسلَفَ، ألا ان السلف مع تشابهه مع السلم بنفس المعنى، فإنه يختلف عن بيع السلم بأشترائه مع معنى اخر الا وهو القرض العادي.² والسلم يعني الاستسلام او التسليم، وقد سمي هذا البيع بالسلف لان فيه تقديماً وتسليفاً لرأس المال على الثمن، وسمي بالسلم لان فيه تسليماً لرأس المال في المجلس.

ثانياً : السلم في الاصطلاح:

أما في الاصطلاح الفقهي فهو عبارة عن (بيع موصوف في الذمة)³. ويقول ابن قدامة في المغني: ان يُسَلَمَ عوضاً حاضاً في عوض موصوف في الذمة الى اجل⁴ وعرفه للمالكية بأنه: بيع يتقدم فيه راس المال و يتأخر المثمن لأجل⁵. وبهذا عرفه الحنفية⁶. نرى مما تقدم ان السلم لغة لايفترق عن الشرع كثيراً، فهو بيع لاشيء موصوف في الذمة يتم تسليمه بعد فترة ،ولكن يأخذ البائع الثمن معجلاً يعطى في مجلس العقد.

المطلب الثاني : حكم بيع السلم وصورته وحكمة مشروعيته

لقد ثبتت مشروعية عقد السلم بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب , فقد فسرت به اية الدين وهي قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِذَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ)⁷.

قال ابن عباس : " اشهد ان السلف المضمون الى اجل مسمى قد أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه ثم قرأ هذه الآية⁸.

اما وجه الدلالة في الآية الكريمة : انها أبحاث الدين والسلم نوع من الديون⁹.

اما في السنة :

فقد ثبتت مشروعية السلم في أحاديث كثيرة وأفردت كتب الحديث بابا خاصا به , فمنها ما رواه الشيخان ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قدم المدينة والناس يسلفون في التمر السننتين والثلاث , فقال صلى الله

¹ معجم المصطلحات الاقتصادية في الفقهاء 1/ 157 .

² المعجم الوسيط، ص 416 .

³ عمدة المسالك وعدة الناسك , 1/ 159

⁴ المغلي لابن قدامة، 7/4 .

⁵ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، 3/ 195.

⁶ الاختيار لتعليل المختار ، 20/ 33.

⁷ سورة البقرة من الآية 282.

⁸ نصب الراية، 4/ 44 .

⁹ بنظر : تفسير ابن كثير (1/ 558).

عليه وسلم : من اسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم , ووزن معلوم الى اجل معلوم¹, فدل الحديث على اباحة السلم وعلى الشروط المعتبرة فيه .

اما الاجماع : أجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم على ان السلم جائز , ولان الناس محتاجين اليه².
وحكم السلم الجواز , فهو رخصة مستتثة من بيع ما ليس عنده بائعه.

أما حكمة مشروعيته : فقد اجازت الشريعة الإسلامية بيع السلم توسيعاً على الناس , ومراعاة لحاجاتهم فالمزارع قد لا يملك المال الذي يكفيهِ لاصلاح ارضه والاعتناء بها وزراعتها كما انه قد لا يجد من يقرضه فيلجأ المزارع الى هذا البيع حتى يسد به حاجته وكذلك فان المشتري ينتفع من وراء تخفيض الثمن الذي يقدمه .

المشتري للمزارع مقابل السلعة المؤجلة يكون في العادة اقل مما لو اشترى منه سلعة حاضرة³.

اما صورته : ان يأتي عمرو الى زيد الذي يعمل في الزراعة , فيقول لعمرو : اعطيك هذا المبلغ من المال نقداً حالاً على ان تعطيني مقابله طناً من القمح في هذا الموضع في موسم الحصاد القادم , فيقبل زيد العرض من عمرو , ويستلم الثمن منه في نفس المجلس , ويسلمه القمح في الموسم المتفق عليه , وفي المكان الذي حدده له وبالقدر والوصف الذي تم الاتفاق عليه بينهما يتضح لنا مما سبق ذكره ان عقد السلم مما تدعوا اليه الحاجة وابطاحته فيه رفع للحرج عن الناس .

المطلب الثالث : أركان وشروط بيع السلم

أولاً : اركانه

يمتاز بيع السلم عن غيره من البيوع بان له ركناً واحداً فقط هو صيغة * العقد التي يجري بها عقد السلم , وبناء على تلك الصيغة تتحدد صحة العقد من بطلانه وفساده , وقد اختلف الفقهاء في تفاصيله وبيان اللفظ الذي تصح به صيغة عقد السلم على قولين :

القول الاول :

يرى الجمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة - ان صيغة بيع السلم يجب ان تكون بلفظ البيع او السلم او السلف , فاذا ذكر المتعاقدان في السلم غير هذه الالفاظ الثلاثة لم ينعقد البيع على انه عقد سلم كان يستخدم المتعاقدان لفظ الاجارة او الاعارة او الهبة او غير هذه الالفاظ , وصيغة الايجاب ان يقول رب السلم (اسلمت اليك في كذا) او اسلفت , وقال الاخر (قبلت) او يقول المسلم اليه : (بعت منك كذا) وذكر شرائط السلم , فقال رب السلم (قبلت) ⁴.

القول الثاني :

يرى فقهاء الشافعية ومعهم زفر من الحنفية ان عقد السلم لا ينعقد الا بلفظ السلم او السلف ولا تصح صيغة العقد الا اذا احتوت على لفظ السلم او السلف لان القياس لا ينعقد اصلاً لانه بيع المعلوم , الا ان الشرع ورد بجوازه بهذين اللفظين وفي لفظ البيع وجهان عند الشافعية : بعضهم قال : لا ينعقد السلم بلفظ البيع والا كان بيعاً لان السلم غير البيع فلا ينعقد بلفظه وقال بعضهم الاخر : ينعقد لانه نوع بيع يقتضي القبض في المجلس فالعقد بلفظ البيع كالصرف⁵.

ويسمى المشتري : رب السلم أو المسلم , والبائع يسمى : (مسلم , ومسلم اليه) ومعقود عليه (راس مال السلم والمسلم فيه) وصيغة (ايجاب وقبول) .

ثانياً : شروط السلم⁶ :

¹ البخاري كتاب السلم باب السلم في وزن معلوم , رقم الحديث , 1604,3011,3010, النسائي كتاب البيوع باب السلم في الثمار رقم 4537

² كشاف القناع 3 / 276.

³ ينظر المغني : 275/4.

⁴ الشرح الكبير 195/3.

⁵ بدائع الصنائع 5 / 201,

⁶ ينظر : بدائع الصنائع 201/5, فتح القدير 337/5, حاشية الدسوقي 197/3 بداية المجتهد 23/3 مغني المحتاج 104/2 المغني 295/4.

- 1- انضباط صفاته التي يختلف الثمن باختلافها اختلافاً ظاهراً لأن ما لا يمكن ضبط صفاته يختلف كثيراً فيفضي الى المنازعة والمشاحنة اي يكون المبيع من الاموال التي تقبل الثبوت في الذمة , وهي المثليات بان يكون من المكيلات او الموزونات او الذرايعات او الاعداد المتقابلة , مثل الحبوب والثمار والدقيق والقطن والحريير والرصاص والادوية والجوز والبيض , ولا يجري السلم فيما لا ينضبط فيه الوصف كالعديدات المتفاوتة والذرايعات المتفاوتة مثل الدور والعقارات والجواهر والاليئ والجلود والخشب والرمان والسفرجل والبطيخ ونحوها .
- 2- ذكر الجنس والنوع : اي جنس المسلم فيه وانواعه , الجنس : كقطن او براو شعير ونوعه يسقى بالماء الجاري .
- 3- بيان قدره وزناً وكيلاً وذراعاً وعداً .
- 4- بيان الاجل للحديث (الى اجل معلوم) .
- 5- ان يوجد المسلم فيه غالباً في محله اي وقت حلوله فان كان لا يوجد فيه او يوجد نادراً كالسلم في العنب والرطب الى الشتاء لم يصح .
- 6- تعجيل رأس المال وقبضه فعلاً في مجلس العقد قبل افتراق العاقدين بنفسيهما سواء كان رأس المال عيناً ام ديناً فان تفرق المتعاقدان قبل القبض بطل العقد وانفسخ لانه يختل عندئذ الغرض المقصود من السلم وهو الاستعانة على الانتاج والتوصيل .
- فلو كان الثمن عيناً وافترق العاقدان دون قبض اختل معنى السلم , لان الرسول صلى الله عليه وسلم يقول (سلفوا في كيل معلوم)¹ والاسلاف : هو التقديم , ولانه انما سمي سلفاً لتسليم رأس المال فاذا تأخر لم يكن سلماً فلم يصح فلا بد من قبض احد العوضين ليتحقق معنى اسم السلم .
- وان كان الثمن ديناً في الذمة اي (من النقود مثلاً) فلا بد من تسليمه ايضاً حتى يكون السلم بيع الدين بالدين لان المسلم فيه دين في الذمة , فلو تاخر تسليم رأس مال السلم عن مجلس العقد , لكان التأخير في معنى مبادلة الدين بالدين , وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ², اي بيع الدين بالدين وهذا الشرط متفق عند الحنفية والحنابلة³ , اما الشافعية فقد اجازوا السلم حالاً ومؤجلاً⁴ وقال الامام مالك : يجوز تأخير قبض رأس المال الى ثلاثة ايام فاقل ولو بشرط في العقد سواء اكان الثمن عيناً ام ديناً لان السلم معاوضة لا يخرج بتاخير رأس المال عن ان يكون مسلماً , فاشبه ما لو تاخر الى اخر المجلس , وكل ماقارب الشيء يعطي حكمه , ولا يكون ذلك بحكم الكالئ.⁵
- 7- الا يكون في البدلين احدي عتي ربا الفضل : وذلك بان يكون رأس مال السلم والمسلم فيه مختلفين جنسا تجوز النسيئة فيه بينهما , فلا يجوز اسلاف الذهب والفضة أحدهما الاخر لان ذلك ربا , وكذلك لايجوز تسليم الطعام بعضه في بعض على الاطلاق لانه ربا .

¹ تم تخريج الحديث سابقاً في المطلب الثاني .

² رواه الدار قطني في سننه وابن ابي شيبه واسحاق بن راهوية والبخاري في مسانيدهم عن ابن عمر , ينظر نصب الراية 39/4.

³ البدائع 202/5 , المغني 295/4 .

⁴ فتح القريب المجيب في شرح الفاظ التقریب , 171/1.

⁵ حاشية الدسوقي 195/3 .

المبحث الثالث - تطبيقات معاصرة لعقد السلم

عقد السلم من العقود المهمة في زماننا هذا لانه عقد يلبي حاجات شرائح مختلفة من ابناء المجتمع وبشتى المجالات الزراعية والصناعية والمقاولات والتجارة وغيرها , وقد بين هذا المعنى الامام الرازي في تفسيره الكبير بقوله : جميع المنافع المطلوبة من الربا حاصلة في السلم¹.

ولأجل هذا تعددت مجالات عقد السلم في عصرنا باعتباره اداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي وفي نشاطات المصارف الإسلامية من حيث مرونتها واستجاباتها لحاجات شرائح مختلفة من الناس وعلى هذا فمجالات تطبيق العقد منها:

- 1- يصلح للقيام بتمويل عمليات زراعية مختلفة , حيث يتعامل المصرف الإسلامي مع المزارعين الذين يتوقعون ان تتوفر لهم السلعة في الموسم من محاصيلهم او محاصيل غيرهم التي يمكن ان يشتروها ويسلموها اذا اخفقوا في التسليم من محاصيلهم , فيقدم لهم بهذا التمويل نفعاً بالغاً ويدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقيق انتاجهم.
- 2- كما انه يمكن استخدامه في تمويل النشاط التجاري والصناعي ولا سيما في تمويل المراحل السابقة لانتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة , وذلك بشرائها سلماً وإعادة تسويقها بأسعار مجزية.
- 3- وكذلك يمكن تطبيقه في تمويل الحرفيين وصغار المنتجين الزراعيين والصناعيين عن طريق امدادهم بمستلزمات الانتاج في صورة معدات واليات او مواد اولية كراس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها.
- 4- كذلك يمكن استخدامه في تمويل تجارة خارجية وذلك بقيام المصرف الإسلامي بشراء المواد الاولية من المنتجين سلماً , ثم إعادة تسويقها عالمياً بأسعار مجزية اما نقداً او بجعل هذا الصادرات رأس مال سلم من اجل الحصول في مقابلها على سلع صناعية اخرى او غير ذلك².

ويتضح لنا مما سبق ذكره ان قضية التطبيقات المعاصرة لعقد السلم متجددة لمهمة هذه الاداة ولكونها بديلاً شرعياً عن الاقراض بفائدة ولقد انتشرت هذه الصيغة في العديد من المصارف الإسلامية عامة.

المبحث الرابع - نموذج مقترح لعقد السلم

والسلم في اصله عقد ينهض بوظيفة التمويل وهو بذلك بديل للربا المتفق على تحريمه وصالح لعمل المصارف الإسلامية من حيث مرونته واستجابته لحاجات التمويل المختلفة سواء كان التمويل قصير الاجل ام متوسط ام طويل ويستطيع ان يلبي حاجات وشرائح المجتمع المختلفة سواء كانوا من المنتجين الزراعيين ام الصناعيين ام المقاولين ام التجار .

أما الخطوات العملية لبيع السلم كما تجرته المصارف الإسلامية فيمكن تلخيصها بالالفاظ الآتية :

- 1- يتقدم المتعامل الى المصرف طالباً تسليمه مبلغاً محدداً ويتعهد بتسليم المصرف السلعة عند حلول الاجل المتفق عليه على ان يرفق هذا الطلب دراسة جدوى للمشروع يحدد فيه مبلغ السيولة المطلوب ثم يقوم المصرف بتقييم جدوى المشروع المطلوب تمويله ونوعية السلعة التي يقوم المشروع بانتاجها في حالة الموافقة³.
- 2- يقوم المصرف بدفع المبلغ المحدد عند توقيع العقد او بمدة قصيرة .
- 3- يقوم المستلف بتسليم السلعة المحددة جنساً ونوعاً وصفه في التاريخ المحدد في مكان التسليم المحدد .
- 4- يقدم المتعامل ضماناً عقارياً , وشخصياً لتسليم السلعة عند حلول الاجل .
- 5- في حال عدم وجود السلعة عند حلول الاجل هناك عدة خيارات : الانتظار او فسخ العقد .
- 6- في حالة النزاع بحال الموضوع الى لجنة تحكيم من ثلاثة اشخاص , يختار كل طرف احد اعضائها , ويتفق العضوان على الشخص الثالث ليكون رئيس اللجنة .

1 التفسير الكبير , 49 / 7.

² تطبيقات عقد السلم المعاصرة بحث منشور في الانترنت في موقع رسالة الاسلام الملتقى الفقهي , د.نورة سيد احمد 2021/1/1.

³ معهد الدراسات المصرفية - الكويت - نشرة توعية - السلسلة 6 العدد 1 , 2013.

أنواع السلم :

قسم العلماء المعاصرون عقد بيع السلم الى نوعين هما :

النوع الاول : السلم الموازي , النوع الثاني : السلم المنظم

أما السلم الموازي فعرفه بعضهم بأنه: (استخدام صفقتي سلم متوافقين دون ربط بينهما)¹.

شرح التعريف :-

ان يقوم البنك الاسلامي بالشراء سلماً لسلعة موصوفة في الذمة بثمن مقدم في مجلس العقد ثم يقوم بعقد سلم اخر قيما بين تاريخ عقد السلم وتاريخ قبض السلم فيه دون ان يربط ذلك بالعقد الاول , فيتحول من مشتري الى بائع وذلك بأن يبيع سلعة موصوفة في الذمة لصالح تاجر اخر بشروط مماثلة لشروط عقد السلم الاول , وينوي أن يقبضه من تلك السلعة التي أسلم فيها فاذا وقع البيع على موصوف في الذمة قام البنك بتوكيل المشتري بقبضه من البائع الاول , أو قام البنك بقبضه , ثم سلمه الى المشتري .

وبناءً على هذا التعريف : فإن السلم الموازي يقوم على عقدين منفصلين ومن خلالهما يتوصل الى بيع المسلم فيه قبل قبضه دون الوقوع في خلاف العلماء في النهي عن بيع الشيء قبل قبضه , وذلك أن البيع الثاني هو بيع دين في الذمة وليس بيعاً معيناً , فلم يقع البيع على المسلم فيه وإنما كانت من نية البائع ان يكون الايفاء من المسلم فيه . فهذه المعاملة عند بعض العلماء المعاصرين لاغبار عليها².

أما السلم المنظم فهو العقد الذي يشبه عقد التورق المنظم وسيأتي الكلام عنه لاحقاً , اذ تتم كل اجراءاته بين العميل والمصرف ويتولى المصرف العملية بعد توكيل العميل له وهذا هو المأخذ الاول , اما المأخذ الثاني : هو تنفيذ الاجراءات لبيع السلعة عبر السلع الدولية (المعادن)³ التي غالباً ما تكون بضاعة ثابتة لا تتحرك من مكانها لسنوات . وهذا النوع هو الذي بدأت بتطبيقه بعض النواذ الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية التقليدية الامر الذي جعل العلماء يذهبون الى القول بمنعه لعدم تحقق مقاصد البيع ولصورية العقد المتمثلة بالتوقيع على مجموعة اوراق مقابل سلعة ثابتة لا تتحرك لسنوات من مكانها⁴.

وعلى وفق هذه المعلومات ينبغي التمييز بين عقدي السلم المنظم والسلم الموازي او العادي , من خلال معرفة الالية التي يمر العقد بمراحلها والاجراءات المتبعة عند التنفيذ خطوة بخطوة ابتداءً وانتهاءً وما يتبعه من تبعات مالية تترتب في ذمة المتعامل .

¹ مجلة مجمع الفقه الاسلامي العدد التاسع 1/407.

² ينظر : بحثاً للشيخ نزيه حماد منشوراً في مجلة مجمع الفقه الاسلامي العدد التاسع 1/607

³ ذكر هذه الصورة مجموعة كبيرة من الباحثين أبرزهم , الصديق مجد الامين الضريير في بحثه (حكم التورق كما تجريره المصارف في الوقت الحاضر) . و د . علي السالوس في بحثه (العينة والتورق) وهذان البحثان قدما ضمن البحوث المعدة للدورة (7) في المجمع الفقهي الاسلامي التابع للرابطة العالم الاسلامي في الفترة 19/23 شوال 1424 هـ الموافق 13/17 , 2013 م .

⁴ بيع السلم كبديل عن التورق مثار جدل بين المصارف الاسلامية جريدة الخليج 3/10/2010 م .

نموذج عقد السلم - بنك الشمال الإسلامي

هيئة الرقابة الشرعية

أبرم هذا العقد في :

اليوم من شهر سنة 14هـ

اليوم من شهر سنة 20هـ

بين كل من :

أولاً : السيد / السادة / فرع

ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالبنك طرف اول (رب السلم) .

ثانياً : السيد / السادة /

ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الثاني (المسلم اليه)

بما أن الطرف الثاني قد رغب في بيع

للبنك بموجب عقد السلم ووافق البنك على شرائها فقد اتفق الطرف على ابرام عقد سلم بينهما على النحو التالي

1- باع الطرف الثاني للبنك عدد (هنا يذكر جنس المبيع ونوعه وصفته ومقداره ويوصف وصفاً مميزاً له عن غيره)

2- قبل البنك شراء المبيع المذكور في (1) اعلاه والتزم بأن يدفع للطرف الثاني الثمن كاملاً (رأس مال السلم) بعد توقيع على هذا

العقد في مدة لا تتجاوز ثلاثة ايام .

3- التزم الطرف الثاني بتسليم المبيع (المسلم فيه) للبنك على النحو التالي :

أ/ دفعة واحدة في اليوم من شهر سنة في مكان

ب/ على دفعات كالاتي :

الدفعة	الكمية	التاريخ	المكان

4- اذا انقطع المبيع عن السوق فالمسلم (البنك) فسخ العقد ورأس المال أو الانتظار لموسم قادم.

5- على الطرف الثاني تقديم :

أ/ ضمان عيني أو رهن ائتماني مقبول .

ب/ او ضمان شخصي يتعهد فيه الضامن بتسليم اي كمية من المسلم فيه يعجز الطرف الثاني عن تسليمها في وقتها

ومكانها المحددين .

6- يجوز للبنك ان يطلب من الطرف الثاني او من الضامن او منهما معاً تقديم شبكات بمبلغ يتفق عليه الطرفان , ويكون للبنك

مع طرف الثاني او من يوكله الطرف الثاني الحق في التصرف في الشبكات لشراء المسلم فيه المستحق على الطرف الثاني

بسعر السوق في اي وقت بعد يوم التسليم .

7- اتفق الطرفان على ان تخلف الطرف الثاني عن الوفاء بدفعة واحدة يجعل كل الدفعات الاخرى حالة يجوز للبنك التنفيذ على

الضمان متى تخلف الطرف الثاني عن الوفاء .

8- اذا نشأ نزاع حول هذا العقد يجوز برضا الطرفين ان يحال النزاع الى لجنة تحكيم تتكون من ثلاث محكمين يختار كل طرف

محكماً واحد منهم ويتفق الطرفان على المحكم الثالث او عدم قيام احديهما باختيار محكمة في ظرف 7 ايام من تاريخ اخطاره بواسطة الطرف الاخر يحال الامر بالمحكمة المختصة لتقوم بتعيين ذلك المحكم او المحكمين المطلوب اختياره .
تعمل لجنة التحكيم حسب احكام الشريعة الاسلامية وتصدر قراراتها بالاغلبية العادية وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة للطرفين .

وقوع عليه	وقوع عليه
ع/الطرف الثاني	ع/البنك(الطرف الاول)
1-.....	1-.....
بطاقة رقمبتاريخ اصدار	بطاقة رقمبتاريخ باصدار
2-.....	2-.....
بطاقة رقمبتاريخ اصدار	بطاقة رقمبتاريخ باصدار
1-.....	1-.....
بطاقة رقمبتاريخ اصدار	بطاقة رقمبتاريخ باصدار

المبحث الخامس -الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- ان عقد السلم من العقود المالية المهمة التي يمكن الاستفادة منها في الوقت الحاضر وعلى نطاق واسع
- 2- ان عقد السلم فيه الرفق والتيسير لاصحاب الحاجات ورخصة لمن هو في ضائقة مالية من صغار المنتجين الذين يحتاجون مالياً عاجلاً للنفقة على انتاجهم مما يستدعي ضرورة الاهتمام بتطويره .
- 3- لايجوز التعامل بعقد السلم الا اذا تحققت اركانه وشروطه .
- 4- يعتبر السلم بدلاً حقيقياً عن التمويل بالاقراض الربوي المحرم شرعاً

التوصيات

- 1- الاستفادة من عقد السلم في الوقت الحاضر والمستقبل لغرض تسهيل عملية التمويل .
- 2- الاهتمام بعقد السلم من ناحية تطبيقه واركانه وبما يتفق مع تعليمات الشريعة الاسلامية
- 3- اعتماد المصارف الاسلامية على العمل بعقد السلم باركانه وشروطه كما ان الواجب عليهم ان يطبقوا الشريعة الاسلامية في كافة تعاملاتهم .

المصادر والمراجع

*القران الكريم

- (1) الموصلي عبدالله بن محمود بن مودود , الحنفي مجد الدين ابو الفضل , الاختيار لتعليق المختار , مطبعة الحلبي - القاهرة 1937 م .
- (2) النيسابوري ابو بكر محمد بن ابراهيم بن منذر - تحقيق: الانصاري صغير احمد ابو حماد , الاشراف على مذاهب العلماء , مكتبة مكة الثقافية , الامارات ط2004م .
- (3) الكاساني الحنفي علاء الدين , ابوبكر بن مسعود بن احمد , بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع , دار الكتب العلمية ط2 1986م.
- (4) القرطبي محمد بن احمد بن محمد بن رشد الشهير بابن رشد الحفيد , بداية المجتهد ونهاية المقتصد , دار الحديث , القاهرة , د.ط 2004م.
- (5) د. نورة سيد احمد , تطبيقات عقد السلم المعاصرة , بحث منشور في الانترنت على موقع رسالة الاسلام , الملتقى الفقهي , 1/11/2012 .
- (6) التيمي الرازي ابو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الملقب بفخر الدين , التفسير الكبير , دار احياء التراث العربي , بيروت ط3 , 1420 هـ.
- (7) الدسوقي المالكي محمد بن احمد بن عرفة , حاشية الدسوقي على الشرح الكبير , دار الفكر د.طت .
- (8) الغزي محمد بن قاسم بن محمد بن محمد ابو عبدالله شمس الدين , فتح القريب المجيب في شرح الفاظ التقريب , - دار ابن حزم للطباعة والنشر - بيروت - لبنان ط1 , 2005م .
- (9) الشوكاني محمد بن علي بن محمد بن عبدالله اليماني فتح القدير للشوكاني , دار ابن كثير , دمشق , سوريا ط1 , 1414 هـ.
- (10) الرومي احمد بن عبدالله , الشافعي ابو عباس شهاب الدين ابن النقيب , عمدة السالك وعدة الناسك , الشؤون الدينية , قطر 1982م.
- (11) د نزيه حماد , معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء , دار القلم , الدار الشامية , 2008م ط1 .
- (12) التويجري محمد بن ابراهيم بن عبدالله , موسوعة الفقه السلامي , بيت الافكار الدولية ط1 2009 م.
- (13) مجمع اللغة العربية , المعجم الوسيط , دار الدعوة , القاهرة .
- (14) المقدسي ابو محمد موفق الدين عبدالله بن احمد بن محمد بن قدامة ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قدامة المقدسي , المغني لابن قدامة المقدسي , مكتبة القاهرة , بيروت د.ط 1968م .
- (15) الخطيب الشربيني الشافعي , مغني المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج , دار الكتب العلمية , ط1 .
- (16) الزعيلي جمال الدين ابو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد , نصب الراية لاحاديث الهداية مع حاشية بغية الالمعي في تخريج الزعيلي , مؤسسة الريان لبنان .